

مؤتمر الفيديو للمستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية
في 5 يناير/ كانون الثاني 2021

قرار

تعتمد المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية القرار التالي:

خلفت جائحة كورونا أثرًا واضحًا على احتفالات عيد الميلاد ورأس السنة 2020/2021، حيث امتنع العديد من المواطنين والمواطنات عن لقاءات تشكل أهمية بالنسبة لهم في هذا الوقت بالذات سعيًا وراء حماية أنفسهم والآخرين، الأمر الذي نشكر الجميع عليه شكرًا جزيلاً.

رغم ذلك فالعبء الملقى على كاهل النظام الصحي مرتفع، بل واشتدت وطأته. نتوجه بشكر وعرفان خاص للكوادر الطبية وكوادر الرعاية الصحية والأطباء والطبيبات وكل العاملين في المستشفيات ودور الرعاية ومكاتب لصحة على ما يقدمونه من مجهودات دؤوبة.

من خلال حشد كافة القدرات العلمية وإمكانيات البحث العلمي، نجحنا خلال وقت قياسي في تطوير لقاءات تتميز بقلّة آثارها الجانبية وقوة فعاليتها، وتمكننا من اختبار تلك اللقاءات والبدء في استخدامها. نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في ذلك. عوّلت الحكومة الاتحادية والولايات منذ بداية الجائحة على التغلب عليها من خلال التطوير السريع للقاءات. إن اللقاءات التي أصبحت متاحة الآن من شأنها أن تفتح أمامنا آفاقًا لاستعادة حياتنا اليومية الطبيعية والعودة إلى حياة خالية من القيود المرتبطة بالجائحة.

ترحب الحكومة الاتحادية والولايات بوضوح بطلب الاتحاد الأوروبي للقاءات بشكل مشترك، وتؤيد الهدف المتمثل في ضمان توفير اللقاح بشكل مشترك لجميع دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين. إن الإجراءات الوطنية أحادية الجانب من شأنها أن تحول في ظل جائحة عالمية دون الوصول إلى حماية صحية فعالة.

ومع ذلك، ما زالت أشهر يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط ومارس/ آذار القادمة تتطلب قدرًا هائلًا من الصبر والانضباط من الجميع؛ فأشهر الشتاء تساعد بما يصحبها من ظروف موسمية موالية على انتشار الفيروس، كما إن التطعيم لن يكون له تأثير مثبت على دينامية انتشار العدوى إلا بعد تلقي غالبية السكان الأصغر سنًا له.

تراقب الحكومة الاتحادية والولايات بقلق تطور طفرات متحورة من فيروس سارس-كوف-2. يتمثل الهدف المشترك للحكومة الاتحادية والولايات في الحد قدر المستطاع من دخول وانتشار متغيرات الفيروس التي قد تنطوي على خصائص أكثر سلبية.

إن التقييم الدقيق لتطورات انتشار العدوى أمر بالغ الصعوبة في بداية العام الجديد؛ فمن المحتمل أن يكون إجراء الاختبارات التشخيصية أو الإبلاغ بالإصابات لاقى تأخرًا بسبب العطلات الرسمية المتعددة. علاوة على ذلك، فالتداعيات التي خلفها السلوك الخاص بالزيارات والسفر خلال أيام العطلات على وتيرة انتشار العدوى لا تظهر إلا في وقت لاحق. من المرجح أن تعكس أعداد الإصابات المبلغ عنها حاليًا معدلات انتشار تميل إلى أن تكون أقل من الانتشار الفعلي للعدوى. لكن ما يمكن الإشارة إليه بكل تأكيد هو أن وتيرة انتشار العدوى ما زالت عند مستويات أعلى من اللازم في جميع أنحاء ألمانيا.

يبلغ معدل الإصابات الجديدة على مدار سبعة أيام ما يفوق 100 فيما يقرب من ثلاث أرباع المقاطعات البالغ عددها 410 (292 مقاطعة تحديداً). يعني هذا أن أكثر من 100 شخص من بين كل 100 ألف نسمة أصيبوا خلال الأيام السبعة الماضية هناك. كما يتخطى المعدل فيما يزيد على 70 مقاطعة 200. وعليه، وبعد تقييم كافة العوامل الصحية والاقتصادية والاجتماعية، فمن اللازم الإبقاء على القيود واسعة المدى إلى ما بعد تاريخ 10 يناير/ كانون الثاني. وفق استراتيجية التعامل مع البؤر الخطيرة، سوف يتم وضع المزيد من القيود على كافة المناطق التي ترتفع وتيرة انتشار العدوى فيها بصورة خاصة.

لا يزال الهدف الذي تتبعه الحكومة الاتحادية والولايات هو تخفيض معدل الإصابات الجديدة على مدار سبعة أيام إلى ما هو أقل من 50 إصابة جديدة بين كل 100 ألف نسمة، ذلك لتمكين مكاتب الصحة - بدعم من الحكومة الاتحادية والولايات - مرة أخرى من اقتفاء سلاسل العدوى وإلزام الأشخاص المخالطين للمصابين بالحجر الصحي.

من أجل تقييم كافة جوانب الجائحة، سيتم مراعاة مؤشرات أخرى عن كثب مثل قياس زيادة العبء على النظام الصحي أو التقدم الذي يتم إحرازه في التطعيم، إلى جانب مؤشرات إضافية تتيح بشكل خاص إمكانية تقييم دينامية انتقال العدوى، مثل القيمة الخاصة بإعادة إنتاج الفيروس (ما يطلق عليه رقم R) أو زمن تضاعف الإصابات.

بناء على ذلك، اتفقت المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية على ما يلي:

1. يستمر سريان القرارات المعمول بها والمعتمدة من قبل المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات. من خلال تعديل اللوائح المحلية الخاصة بها تقوم الولايات بتمديد سريان كافة التدابير المؤقتة التي كان سريانها محددًا بتاريخ 10 يناير/ كانون الثاني 2021 والمستندة إلى القرارات المشتركة وذلك حتى 31 يناير/ كانون الثاني 2021. تحت المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات جميع المواطنين والمواطنات على قصر اختلاطاتهم خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة أيضًا على الحد الأدنى المطلق والبقاء بالمنزل قدر الإمكان.

2. توسيعًا لنطاق القرارات السابقة، سوف يتم السماح بالاجتماعات الخاصة في دائرة أفراد الأسرة المعيشية الخاصة ومع فرد واحد من غير المقيمين في المنزل ذاته كحد أقصى.

3. سوف يتم إغلاق المطاعم الموجودة داخل الهيئات والمؤسسات لخدمتها حيثما سمح سير العمل بذلك. يظل تسليم الأطعمة والمشروبات الجاهزة ممكنًا. يُحظر تناول الأطعمة والمشروبات في مكان استلامها.

4. يستحث أرباب وربات العمل على توفير إمكانيات سخية تسمح للموظفين بالعمل من المنزل، مما يتيح إمكانية الامتثال لمبدأ "نبقَى بالمنزل" في جميع أنحاء البلاد.

5. في المقاطعات التي تتخطى معدلات الإصابات فيها على مدار سبعة أيام 200 إصابة جديدة بين كل 100 ألف نسمة، سوف تقوم الولايات باتخاذ تدابير محلية إضافية وفقًا لقانون الحماية من العدوى، لا سيما تحديد نطاق الحركة بخمسة عشر كيلومترًا في محيط محل السكن، ما لم يحل سببًا وجيهًا دون الامتثال لذلك، علمًا بأن الرحلات السياحية اليومية لا تشكل بكل وضوح سببًا وجيهًا.

6. يجب اتخاذ تدابير وقائية خاصة لدور المسنين ودور الرعاية. هذا ما أوضحه مجددًا ارتفاع معدلات الإصابة بين المواطنين المسنين وتعدد حالات تفشي المرض داخل تلك المرافق على مدار الأسابيع القليلة الماضية بالرغم من كل التدابير التي تم اتخاذها بالفعل، مثل تطبيق مخططات

النظافة الصحية وتوفير التجهيزات الوقائية. لذا، نولي إجراء الاختبارات التشخيصية السريعة عند دخول تلك المرافق اهتمامًا خاصًا، وسيستمر ذلك على أقل تقدير حتى الانتهاء من تطعيم الأشخاص المعنيين في تلك المرافق بجرعتي اللقاح وتكوينهم لمناعة ضد المرض. لذا، قامت الولايات بناءً على القرارات المشتركة المعتمدة في 13 ديسمبر/ كانون الأول 2020 بفرض اختبارات تشخيصية إلزامية يتم إجراؤها أكثر من مرة كل أسبوع للعاملين والعاملات بدور المسنين ودور الرعاية وكذلك للزوار والزائرات في المناطق ذات معدلات الإصابة المرتفعة. وعلى الرغم من ضمان تغطية كلفة شراء واستخدام الاختبارات التشخيصية السريعة بموجب مرسوم الحكومة الاتحادية بشأن الاختبارات، إلا أن المرافق المعنية تعاني في الكثير من الحالات من عدم توفر عدد كافي من العاملين والعاملات بما يسمح بإجراء تلك الاختبارات هناك. وبينما تتحمل المرافق المسؤولية عن ضمان التنفيذ الشامل للاختبارات التشخيصية الإلزامية، سوف تقوم الحكومة الاتحادية والولايات بإطلاق مبادرة مشتركة تقوم على التدابير السارية في الولايات وترمي إلى إرسال متطوعين ومتطوعات لإجراء الاختبارات التشخيصية السريعة بصورة مؤقتة في تلك المرافق.

تعهدت منظمات المساعدة في ألمانيا بالفعل بتقديم الدورات التدريبية اللازمة. ستتولى الهيئات البلدية المركزية مهمة التنسيق اللازم لاستطلاع الاحتياجات المحلية، كما تدعم وكالة العمل الاتحادية عملية التعيين. يجب أن تشمل هذه المبادرة كذلك مرافق دعم إدماج الأشخاص المعاقين والمهدين بالإعاقة.

7. يمعن معهد روبرت كوخ النظر في التقارير حول **طفرات الفيروس الجديدة** ذات الخصائص المغايرة، مثلًا فيما يتعلق بارتفاع خطر العدوى أو المسارات المرضية الحادة في الفئات العمرية المختلفة. تتمثل الأهداف المشتركة للحكومة الاتحادية والولايات في الحد قدر المستطاع من دخول طفرات الفيروس التي لها خصائص تؤدي إلى احتدام أوضاع الجائحة من الخارج، واكتشاف تلك الطفرات في ألمانيا من خلال دعم عملية التنميط الجيني للفيروسات، والحد من انتشارها على أوسع نطاق ممكن عن طريق منح العدوى بتلك الطفرات الأولوية في عملية الاقتفاء ومن خلال الحجر الصحي. تصدر وزارة الصحة الاتحادية مرسومًا لتعزيز عملية التنميط الجيني للفيروسات مستندة في ذلك إلى القانون الثالث لحماية السكان. في الحالات التي لا يمكن تجنبها والتي يفد فيها المسافرون من مناطق توجد فيها متغيرات الفيروس المتحول، سوف تقوم الشرطة الاتحادية بمراقبة الالتزام بالقواعد الخاصة لدخول البلاد عن كثب. تسعى الولايات إلى ضمان متابعة الالتزام بالحجر الصحي في تلك الحالات أيضًا بصورة مكثفة وتمنحها أولوية، كما تمنح الأسبقية في الاقتفاء للحالات التي تظهر فيها متغيرات الفيروس تلك داخل ألمانيا.

8. افترضت القرارات السابقة للمستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات أن **بداية عملية التطعيم** سوف تكون في عام 2021. غير أننا تمكنا بسبب الترخيص العاجل باللقاح الذي تنتجه شركة بيونتك/ فايزر وبفضل توفير الولايات الاتحادية للبنية التحتية من البدء بالفعل في التطعيم في جميع الولايات يوم 27 ديسمبر/ كانون الأول 2020. استلمت الولايات في نهاية العام 1.3 مليون جرعة من اللقاح، وسيلبيها ما يقرب من 2.7 مليون جرعة أخرى بحلول شهر فبراير/ شباط 2021، ليكون مجموع الجرعات التي نتسلمها حتى هذا التوقيت تقريبًا 4 ملايين جرعة من اللقاح. بناءً على ما تزودها به الشركات المصنعة من معلومات، ستخطر الحكومة الاتحادية

الولايات بمواعيد تسليم يعتمد عليها، الأمر الذي يتيح لها إمكانية تنظيم وإدارة المواعيد على نحو مضمون.

سوف نتمكن حتى منتصف شهر فبراير/ شباط على أقصى تقدير من توفير إمكانية التطعيم لكل فرد من سكان مرافق الرعاية السريرية؛ وهو ما يعتبر هدفًا أوليًا هامًا لحملة التطعيمات لا سيما بالنظر إلى الأعداد المرتفعة للإصابات والمسارات المرضية الحرجة في تلك المرافق.

الهدف هنا هو زيادة القدرات الإنتاجية في ألمانيا والتي كانت محدودة في بادئ الأمر. تحقيقًا لذلك تدعم الحكومة الاتحادية وولاية هيسين شركة بيونتك قدر المستطاع في الحصول خلال شهر فبراير/ شباط على التصريح بالإنتاج في المعامل المنشأة حديثًا في مدينة ماربورغ وبداية الإنتاج فيها. سوف تتباحث الحكومة الاتحادية أيضًا مع الشركات المنتجة في كيفية زيادة القدرات الإنتاجية للقاحات بأسرع شكل ممكن.

من المتوقع التصريح بلقاحات أخرى في الربع الأول من عام 2021، ويُنتظر بالتالي تلقي المزيد من جرعات اللقاح.

9. يلعب تشغيل مرافق رعاية الأطفال والمدارس دورًا محوريًا فيما يتعلق بتعليم الأطفال وقدرة الآباء والأمهات على التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. إن إغلاق المدارس ودور رعاية الأطفال وتعليق الإلزام بالحضور أو إدخال التعليم عن بعد في المدارس لفترات طويلة من شأنه أن يخلف آثارًا سلبية على المسيرة التعليمية وعلى المشاركة الاجتماعية للأطفال والشباب. ورغم ذلك، يجب تمديد فترة سريان التدابير المتخذة من قبل الولايات بناءً على القرار المؤرخ في 13 ديسمبر/ كانون الأول 2020 في هذا المجال أيضًا حتى نهاية شهر يناير/ كانون الثاني.

10. وبما أن الإمكانيات المتاحة قانونًا قد لا تكون كافية في ظل جائحة سارس-كوف-2، سوف تتخذ الحكومة الاتحادية الترتيبات القانونية اللازمة لإتاحة بدلات رعاية الأطفال المرضى في عام 2021 لمدة 10 أيام إضافية لكل من الأبوين (20 يومًا للآباء أو الأمهات القائمين على تربية الأطفال بمفردهم). كما يتم توسيع نطاق استخدام هذه الإمكانيات لتشمل الحالات المرتبطة بالجائحة والتي تتطلب رعاية الأطفال في المنزل بسبب إغلاق المدارس أو رياض الأطفال أو فصول ومجموعات محددة أو بسبب تعليق الإلزام بحضور الحصص الدراسية أو لأسباب تتعلق بمحدودية الوصول إلى إمكانيات رعاية الأطفال.

11. ترافق القيود الموضوعة في مختلف المجالات برامج دعم مالي واسعة النطاق تقدمها الحكومة الاتحادية والولايات. قامت الحكومة الاتحادية من خلال تقديم دفعات مالية مسبقة حتى الآن بصرف ما يزيد على مليار يورو من الدعم المخصص لشهر نوفمبر/ تشرين الثاني للأشخاص المتضررين. سيبدأ سداد المبالغ الكاملة والتي تمت المطالبة بها في إطار الدعم المخصص لشهر نوفمبر/ تشرين الثاني في موعد أقصاه 10 يناير/ كانون الثاني 2021، وسيتم ذلك بمعرفة الولايات. أما الدعم المخصص لشهر ديسمبر/ كانون الأول، فتم فتح باب المطالبة به اعتبارًا من منتصف شهر ديسمبر/ كانون الأول 2020، كما بدأ صرف الدفعات المالية الأولى منذ مطلع شهر يناير/ كانون الثاني. تحظى المعونة الثالثة لتخطي الأزمة الآن باهتمام خاصًا. في إطار تلك المعونة يتم سداد نسبة معينة من التكاليف الثابتة تُحدد بناءً على معدلات تراجع المبيعات ومدى التأثير بالجائحة، وتصل بحد أقصى إلى 500 ألف يورو عن كل شهر. كما تتاح في هذا السياق إمكانية تلقي دفعات مالية مسبقة. ستبدأ الولايات في الربع الأول من عام 2021 في دفع التعويضات المنتظمة المقدمة في إطار المعونة الثالثة لتخطي الأزمة

المعمول بها حتى نهاية شهر يونيو/ حزيران 2021. بعدما قامت الحكومة الاتحادية بتهيئة الظروف اللازمة، سوف تبدأ بالاشتراك مع الولايات في صرف التعويضات بأسرع شكل ممكن.

12. سوف يتم بصورة عامة فرض اختبار تشخيصي إضافي على السفر من مناطق الخطر إلى ألمانيا، ذلك بالإضافة إلى الحجر الصحي الإلزامي الساري لمدة عشرة أيام والذي يمكن أنهائه بشكل مسبق بمجرد الحصول على نتيجة سلبية للاختبار التشخيصي لكورونا والذي يجوز إجراؤه في اليوم الخامس من الحجر الصحي على أقرب تقدير (استراتيجية الاختبارين). يمكن الوفاء بواجب إجراء الاختبار التشخيصي عند دخول البلاد من خلال الامتثال للاختبار خلال الثمانية وأربعين ساعة السابقة للوصول أو بأجراء الاختبار مباشرة فور الوصول. سيتم تعديل المرسوم النموذجي بشأن الحجر الصحي وفقاً لذلك، كما تقوم الولايات بتطبيق تلك القواعد المعدلة في اللوائح المحلية الخاصة بها في موعد أقصاه 11 يناير/ كانون الثاني 2021¹. علاوة على الاختبار التشخيصي الإلزامي الساري منذ شهر أغسطس/ آب 2020، تصدر الحكومة الاتحادية وفقاً للقانون الثالث لحماية السكان تعليمات إضافية خاصة بشأن فرض اختبار تشخيصي إجباري يتعين إجراؤه قبل دخول البلاد قديمًا من مناطق خطر بعينها تشكل خطورة خاصة نظرًا إلى انتشار طفرات الفيروس أو ارتفاع أعداد الإصابات فيها. تشير الحكومة الاتحادية والولايات مرة أخرى بوضوح إلى ضرورة تجنب السفر إلى مناطق الخطر ما لم يكن هناك سبب وجيه، كما تؤكد على واجب القيام بالتسجيل الرقمي عند دخول البلاد قديمًا من مناطق الخطر، بالإضافة إلى واجب الامتثال للاختبار التشخيصي والالتزام بالحجر الصحي.

13. المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات سوف يتباحثون مجددًا في ضوء تطورات حالة انتشار العدوى في 25 يناير/ كانون الثاني 2021 ويتخذون القرارات بشأن التدابير السارية اعتبارًا من أول فبراير/ شباط 2021.

¹ يشار إلى قرار المحكمة الإدارية العليا لولاية شمال الراين- وستفاليا (رقم الملف: 13 B 1770/20.NE) والذي ينص على أن واجب الحجر الصحي المتضمن إمكانية إنهائه بالامتثال للاختبار التشخيصي بعد خمسة أيام سوف يتم تعليق تنفيذه في ولاية شمال الراين- وستفاليا، ذلك فيما يخص الأشخاص القادمين من مناطق الخطر وفقاً لتصنيف معهد روبرت كوخ.